الاسرائيلية معطيات جديدة وهامّة، لاسيما في المعادلة الانتخابية. فهل يرسم القرار الاردني خارطة اسرائيل السياسية والحزبية ؟ هذا السؤال طرحه اكثر من مراقب. اما الاجابة عنه، فتبدأ بالتذكير بثلاث محطات: الاجتماع الوزاري الطارىء للبحث في نتائج القرار الذي لم ينته الى شيء، لا خلاف ولا اتفاق مما يعني ان الليكود والعمل يواجهان ازمة واحدة لا مجال للمزايدات فيها؛ ثم رفض اسحق شامير دعوة الاحزاب المتطرفة بضم الضفة الغربية الذي تقدم به نواب حزب هتحياه؛ وآخرها سيعقد الكنيست الاسرائيلي جلسته بدعوة من احزاب المعارضة التي تميل، بمعظمها، وبتفاوتات مختلفة، الى الاعتراف بحق الفلسطينيين والانسحاب من ا لمناطق المحتلة.

وعلى الرغم مما تعكسه هذه المؤشرات الثلاثة من استعداد اسرائيلي لاتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبل الضفة الغربية، فان الاحتمال الارجح ان اسرائيل لن تفعل شيئاً على الاطلاق. وهكذا، ستعاني الضفة الغربية من فراغ قانوني، وسيظل الاحتلال يشكّل واقعها السياسي.

غير ان القرار الاردني كان آخر مسمار في نعش عملية السلام الاميركية، التي جعلت الدور الاردني «مركزياً» في التحركات الاميركية التي استهدفت البحث في حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. هذا ما كان عليه الامر بالنسبة الى مبادرة ريغان في العام ١٩٨٢، وهذا ما هو موجود في مبادرة وزير خارجيته، جورج شولتس، في العام الحالي. وعليه، فان حرص واشنطن على التأكيد، بعد زيارة مساعد وزير الخارجية الاميركي، ريتشارد مورفي، الى عمان، ان الاردن لم يتخل عن التزامه تجاه عملية السلام في المنطقة، لا يقلل من حجم الارتباك الذي سببته خطوة العاهل الاردني للتصورات الاميركية المطروحة.

وبما ان ليس هنالك ما يوحي باتفاق واضح بين العملاقين على الشرق الاوسط، وتؤكد ذلك دعوات اكثر من طرف عربي واوروبي الى ادراج قضية المنطقة على جدول اعمالها، فان السيناريوهات المعبأة في كشكول الحلول سوف تفتح، مرة واحدة، في المجلس الوطني الفلسطيني في حال انعقاده، حيث يكون الخيار الوحيد خروجاً على قانون اللعبة، ويصير الانزلاق فناً رفيعاً يحكمه اكثر من قانون، ويعزف له أكثر من ايقاع.